

Distr.: General  
4 May 2012  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

## جدول الأعمال الدولي المقبل بشأن التدابير غير التعريفية

### حدث خاص للأونكتاد الثالث عشر

نُظِم في مركز قطر الوطني للمؤتمرات، في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

## جدول الأعمال الدولي المقبل بشأن التدابير غير التعريفية

١- افتتح هذا الحدث السيد بيتكو دراغانوف، نائب الأمين العام للأونكتاد، والسيدة باتريسيا فرانسيس، المديرية التنفيذية لمركز التجارة الدولية، وتم فيه تناول الشفافية في "مبادرة التجارة"، وأتاح للمشاركين إجراء حوار فعال بشأن تزايد آثار التدابير غير التعريفية على التجارة الدولية، ولا سيما تجارة البلدان النامية، والإجراءات التي يلزم اتخاذها للحصول على بيانات ومعلومات أفضل عن أدوات السياسة التجارية هذه. وقد أطلق النقاش المشاركون في الحلقة التالية أسماؤهم: السيد آلان ف. ديردورف (جامعة ميتشغانغ)، والسيد أنديرز آرو (مركز التجارة الدولية)، والسيد بيرنارد هوكمان (البنك الدولي).

٢- وشدد المشاركون على أن ثمة حاجة ملحة إلى زيادة الشفافية بشأن أنواع التدابير غير التعريفية واستخدامها وبشأن تأثيرها على التجارة الدولية.

٣- وأعرب المشاركون عن الآراء التالية:

(أ) إن تحسين فهم تأثير التدابير غير التعريفية على التجارة الدولية أمر أساسي في إطار الجهود الأوسع الهادف إلى استخدام التجارة كأداة لتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة وشمولاً للجميع. وتحتاج الحكومات إلى أن تكون على بينة من الحواجز والأنظمة التجارية السائدة في أسواق التصدير المحتملة، ومن السياسات الأكثر تقييداً بينها، بحيث يمكن تركيز المفاوضات على إزالة الحواجز والأنظمة التي تحظى بدرجة أعلى من الأولوية؛

(ب) هناك عدد من العوامل التي تزيد من الأهمية النسبية للتدابير غير التعريفية بالنسبة إلى جدول أعمال سياسات التجارة الدولية. أولاً، إن تكاثر القواعد التجارية المعقدة، مثل التدابير غير التعريفية، قد يخفي نوايا حمائية. ثانياً، إن التدابير غير التعريفية تنطوي على تكاليف (ومنافع) مختلفة بالنسبة إلى مختلف الأطراف الفاعلة. وبالتالي، يمكن أن تكون للتدابير غير التعريفية آثار تمييزية محتملة، حتى وإن كانت غير متعمدة. ثالثاً، إن التدابير غير التعريفية تطرح مشكلات معينة بشأن إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق. فلا تتوفر للكثير من البلدان النامية الموارد اللازمة لمعالجة طبيعة التدابير غير التعريفية التي تواجهها صادرتها والآثار المترتبة على هذه التدابير، أو حتى لتحليل وفهم طبيعة هذه التدابير وهذه الآثار. وإن كون التدابير غير التعريفية قد أصبحت بصورة متزايدة موضوع تفاوض في الاتفاقات التجارية التفضيلية يجعل هذه القضية أكثر إلحاحاً أيضاً. وأخيراً، فإن إمكانية الوصول بشكل تقليدي إلى الأسواق، والمخططات التفضيلية، وحتى الاتفاقات التجارية الإقليمية، قد لا تكون ذات قيمة كبيرة إذا لم يكن المصدرون على بينة من العدد المتزايد من القواعد واللوائح التنظيمية التي تؤثر على التجارة الدولية أو إذا لم يكونوا مهتمين للائتمثال لهذه القواعد واللوائح. والتدابير غير التعريفية تزيد مباشرة من التكاليف التجارية، ولا سيما تكاليف مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(ج) تتخذ التدابير غير التعريفية أشكالاً مختلفة وتخدم أغراضاً مختلفة. ففي حين أن أدوات السياسة الحمائية - مثل إعانات التصدير، والحصص، والاشتراطات المتعلقة بالمحتوى المحلي - تعالج بوجه عام في إطار منظمة التجارة العالمية، فإن من الأصعب معالجة السياسات التي تخدم أهدافاً مشروعة، مثل حماية الصحة والسلامة. ويمكن أن تكون الاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية أساساً جيداً لمعالجة هذه الأنواع الأخيرة من السياسات، وذلك من خلال مواءمة التدابير المحلية والاعتراف المتبادل بها. والمشكلة هي أن المعايير القائمة في البلدان الأقوى اقتصادياً هي التي قد تُعتبر، في الاتفاقات الثنائية، الشرط الواجب استيفاؤه كحد أدنى. وفي هذه الحالة، قد يكمن الحل في عقد اتفاقات متعددة الأطراف بشأن مواءمة اللوائح التنظيمية والمعايير التقنية أو بشأن تدويلها.

٤ - وقد تم التسليم بأن الأونكتاد قام بدور فعال في تحسين المعارف والوعي بشأن التدابير غير التعريفية منذ الثمانينات. وفي هذا الصدد، أنشأ الأونكتاد مؤخراً شراكة مع البنك الدولي ومركز التجارة الدولية ومصرف التنمية الأفريقي، بهدف إصدار بيانات مستوفاة عن السياسات التجارية ونشرها بجرية، وبناء القدرات في البلدان النامية لجمع المعلومات عن السياسات التجارية، بما في ذلك عن التدابير غير التعريفية، والإبلاغ بها وتحليلها. وقد أُشير إلى هذه المبادرة بوصفها "الشفافية في التجارة". ومن شأن التعاون بين الوكالات أن يوفر خدمة أفضل للدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية.

٥ - ونوقشت مبادرة "الشفافية في التجارة" بالتفصيل. وقد قصدت المنظمات الشريكة الأربع من هذه المبادرة أن تشمل جميع التدابير التجارية. وفي حين أن التدابير غير التعريفية تمثل، بلا جدال، المجال ذا الأولوية، فإن هناك مكونات هامة أخرى للبرنامج تتمثل في البيانات والمعلومات المتعلقة بالخدمات، من حيث التدابير التنظيمية التي تؤثر في التجارة. وتشمل الشفافية في التجارة أيضاً التدابير الطارئة (مثل مكافحة الإغراق)، والتدابير التعويضية، والتدابير المتعلقة بالضمانات). وإحدى النتائج المتوقعة للشفافية في التجارة مساعدة واضعي السياسات على تتبع التغيرات في السياسات التجارية عبر البلدان من أجل القيام بالرصد والتحليل.

٦ - وأعقبت الحدث الخاص جلسة معلومات حول معايير الاستدامة الطوعية (التي يطلق عليها غالباً اسم "المعايير الخاصة") المتعلقة بالصحة أو السلامة المهنية أو القضايا البيئية أو الاجتماعية، أو تلك المتعلقة برفاه الحيوان. وهذه المعايير قضية متطورة في التجارة الدولية وفي استراتيجيات تعزيز التنمية المستدامة. وقد اجتمعت خمس هيئات تابعة للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومركز التجارة الدولية، والأونكتاد) لإطلاق "منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة" استناداً إلى ولاياتها القائمة. وقد أنشئ المنتدى كمنبر لتوفير المعلومات والتحليلات

والمساعدة على بناء القدرات بشأن تلك المعايير، مع التركيز بوجه خاص على قيمتها المحتملة كأدوات يمكن أن تستخدمها البلدان النامية لتحقيق أهداف محددة للتنمية المستدامة وتعزيز صادرات المنتجات التي يتم إنتاجها بطريقة مستدامة. وأشار إلى أن المنتدى سيتناول أيضاً العقبات التجارية أو الإنمائية التي يُحتمل أن تثيرها تلك المعايير، مع التشديد بوجه خاص على تأثيرها على صغار المنتجين وعلى البلدان النامية.